

تجربة المملكة العربية السعودية في تطبيق الشريعة ومعالجتها لعدد من المشكلات الاجتماعية

المملكة العربية السعودية مهبط الوحي الإلهي على خير نبي بعث للعالمين، فهي أرض المشاعر المقدسة والحرمين الشريفين، قبلة المسلمين في كل أنحاء المعمورة. وعلى ذلك كان لها ما لها من شأن خاص، ومنزلة مميزة بين جميع دول الإسلام. ولما كان لها هذه المكانة، وهذه المنزلة كان لزاماً عليها أن تنوء بأمانة تطبيق شريعة الله على الوجه الذي ارتضاه الله ورسوله بقدر ما تستطيع.

تاريخ التطبيق:

منذ أن صارت مقاليد الحكم في يد رجل حنكته التجارب وصنعتة الأحداث، وهو الملك عبدالعزيز، فقد عاش ردحاً طويلاً في قلب الجزيرة العربية يختلط بقبايلها ويتعرف على نزعاتها على الأعراف المختلفة المنتشرة بينهم، وتتحكم في تصرفاتهم، فمنذ أن فتح الرياض وأعلن حكمه فيها سنة ١٣١٩ هـ التي توافقت بداية القرت العشرين الميلادي، وهو دائب في نضال لتوحيد البلاد حتى تم له ذلك سنة ١٣٥٢ هـ الموافقة لسنة ١٩٣٣ م وقد أكسبه ذلك النضال خبرة ومرونة بشئون البلاد وأحوال الناس، واستطاع في أثناءه أن يتعرف على أشخاص يثق في ولائهم وقوة شخصيتهم وحسن تصرفهم فاعتمد عليهم في تنفيذ سياسته وفي نشر الأمن في ربوع البلاد بالشدة التي لا هوادة فيها في بداية الأمر حتى يجد الناس الحياة مستقرة آمنة، ومن الأمثلة على ذلك توليته بعض الأمراء على المناطق، الذين جدوا في تطويع الناس للسلطة و ضربوا على أيدي المتمردين وقضوا على عصابات قطاع الطرق وتعقبوا الفارين حتى لا يفلتوا من يد

العدالة، حتى عم الاستقرار واطمأنت النفوس إلى سيطرة الدولة وعدالتها فتحلوا عن أسلحتهم في أغلب الحالات ثقة منهم في نظام الأمن الذي أقامه الملك عبدالعزيز^(١) عندما سعى يرحمه الله إلى تطبيق شرع الله وإقامة حكمه وتمت على يديه وبقيادته وحدة وطنية كبرى عمادها توحيد الله وأساسها تحكيم شرعه وهدفها رضا الله تعالى وبناء الدولة المملكة العربية السعودية وهي الدولة الرائدة في تطبيق الشريعة والتي تنعم نتيجة لذلك بأمن واستقرار لا مثيل له في أي جزء من العالم، تسعى جاهدة في أن تكون النموذج الحي للدول المسلمة والمجتمع المسلم اللذين يترجمان الإسلام من قول إلى عمل ومن فكرة إلى تشريع وواقع.

والذي عاش في المملكة تلك القارة الشاسعة الأطراف والمتناثية الأجزاء والمتباعدة الحدود والتي لم يكن في يوم من الأيام يربط بين مناطقها أية وسيلة من وسائل المواصلات الحديثة وعرف القبائل العربية التي تقيم فيها وعلم ما ترسب فيها من العادات القبلية والنعرات العصبية والثارات الجاهلية، ثم رأى ذلك الأمن الذي يضرب بجذوره في جميع ربوعها ومختلف أقطارها يدرك أن الفضل في ذلك يعود إلى الله ثم إلى تمسك حكام هذه المملكة الأماجد بتطبيق الشريعة في كل شيء في الحكم والسياسة والإدارة والأحوال الشخصية والمعاملات المالية والعلاقات الاجتماعية.

والذي عاش في المملكة ورأى ندرة الجرائم وقلّة حدوثها (رغم وجود العوامل الداعية لذلك) يشهد عن عيان ذلك الأثر الكبير الذي يمكن أن تحققه الشريعة في بلاد تطبق فيها من الأمن والدعة والطمأنينة النفسية والاستقرار الوجداني وما يشعر به كل مقيم فيها من الحصانة التامة على نفسه وماله وعرضه.

(١) أثر تطبيق التشريع الجنائي الإسلامي في استتباب الأمن في المملكة (بحث ميداني) ٩٩-١٠٠، من منشورات الندوة العلمية لدراسة تطبيق التشريع الجنائي الإسلامي، ج ٣، ١٣٩٦ هـ.

ويذكر أن أثر الملك عبدالعزيز في توحيد مناطق البلاد وجمع أهلها على كلمة واحدة ورأي واحد هو أثر إعجاز حقيقي؛ لأن ما فعله في تطوير المجتمع وتحويله من حالة فوضى إلى حالة الاستقرار والأمن الشامل هو حدث عظيم في سجل تاريخ البلاد وأنه لما استتب الأمن في جميع البلاد أصبح الناس يميزون بين الحلال والحرام، وأخذ الملك عبدالعزيز في تغيير الولاة وتوليه أمراء آخرين بدلهم، وأن يوصيهم بالرفق في التعامل مع الرعية، وكان يعرف عادات البلاد المختلفة فيرسل إليهم أميرا على علم بأحوالهم، ويضرب مثلاً على ذلك بمدينة العلا التي تكثر فيها العيون الجارية والأراضي الزراعية الخصبة وأشجار النخيل المثمرة، إذ يسود هذه المدينة عرف خاص لعمليات بيع النخيل وعيون المياه وشرائها ذلك أنهم يكتبون ذلك في وريقات صغيرة ويكتفون بها فلما تطورت الحياة، وصار للأراضي الزراعية وعيون المياه قيمة شرائية كبيرة بدأ الناس يتعرفون بعضهم على بعض معتمدين على عدم اعتراف المحاكم الرسمية بهذه الأوراق فلما شكوا أمرهم إلى الملك عبدالعزيز أمر بأن يبقى كل قديم على قدمه، وأن يعترف بهذه الأوراق.

تلك كانت سياسة الملك عبدالعزيز مع الرعية وفي تطبيق الشريعة، وهي تقوم على التدرج في تعويدهم على الحياة الجديدة، ومتغيراتها الكثيرة. وتنظيم أجهزة الدولة وتعميم مراكز الشرطة في القرى والأخذ بمستحدثات العلم التي تيسر أحكام الناس وقضاء مصالحهم والحفاظ على حقوقهم، فقد تطور جهاز الشرطة، ونظم رجال قصاص الأثر المشهورين بمهارتهم كما أنه نشر التعليم وشجع عليه، وفتح المدارس واهتم بتعليم الدين الإسلامي فيها، وقس بذلك شؤون الحكم على من خلفه ولقد كان حكم أبناء الراحل نهضة حقيقية، تحقق فيها تحول المجتمع السعودي إلى مجتمع حديث، من حيث التوسع في التعليم في مراحلها والاهتمام بالمركز بالتعليم العالي، فأنشئت الجامعات والكليات وزاد

الاهتمام برجال الشرطة، وأنشئت لهم المعاهد الحديثة، معدة خير إعداد بالإمكانات البشرية والمادية والأجهزة والمعدات والسيارات، الأمر الذي جعل رجال الشرطة أقدر على حفظ الأمن من جهة، كما أنه زاد من هيبتهم أمام عامة الناس من جهة أخرى.

ونخلص مما سبق إلى تأكيد حقيقة بالغة الأهمية بخصوص استقرار الأحوال وحفظ الأمن ومكافحة الجريمة في المجتمع، وهي أنها تهدف إلى تحقيق تطبيق الشريعة في المقام الأول وهذه القاعدة عكس علاقة الوضع المتردي من الناحية الأمنية الذي تعاني منه المجتمعات اليوم والأنظمة والقوانين الوضعية. وتدل على الرباط الدقيق القائم ما بين تطبيق التشريع الجنائي الإسلامي وانخفاض معدلات الحوادث الجنائية والاستقرار الأمني والاجتماعي في هذه البلاد.

أثر تطبيق الشريعة في المملكة:

نعرض لبعض آثار تطبيق الشرع الحكيم في الحياة الاجتماعية في المملكة، عارضين بذلك لنظام مكافحة الجريمة.

يقوم نظام مكافحة الجريمة في المملكة على تطبيق مبدأ الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في النواحي والقضايا والأحوال المدنية والتجارية والجنائية، والأحوال الشخصية كافة^(١). حيث يحكم على كل جريمة فيها بما ثبت من كتاب الله تعالى أو سنة نبيه ﷺ، أو ما ثبت بالإجماع، أو بما يُقاس على واحد من هذه الثلاثة، فإن لم يكن في كل ذلك حكم وارد، اجتهد القاضي رأيه، واستنبط الحكم من القواعد العامة في الشريعة الإسلامية، ومقاصدها الأساسية، مع توخي اتفاق الفقهاء، والعمل بما قاله الجمهور في مواطن الخلاف، وعدم التعصب لمذهب من المذاهب الفقهية، فالعبرة بقوة الدليل في أي مذهب كان،

(١) التنظيم القضائي في المملكة في ضوء الشريعة الإسلامية. سعود بن دريب، ٥٢٣.

فتمتّى وُجد أخذ بذلك المذهب ، وفي حال عدم وجود دليل قوي ، يؤخذ بمذهب الإمام أحمد بن حنبل^(١) ، وفي حالة عدم ورود نص في هذا المذهب ، يؤخذ بالإجماع .

الحوادث الجنائية لمجتمع المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر في خلال خمس سنوات سابقة:

يغلب على الإحصاءات الرسمية الصحة والصدق في الكشف عن الحقائق ، ولذا فإن عرض الحوادث الجنائية لأي مجتمع يوقفنا على مدى نجاح سياسة ذلك المجتمع في مكافحة الجريمة .

ومن المعروف أن انخفاض نسبة الجرائم في أي مجتمع يعني نجاحه في تطبيق السياسة الجنائية وأن ارتفاع نسبة الجرائم يعني فشل تلك السياسة ، وهذا ما سوف نلاحظه عند استعراض هذه الحوادث من خلال خمس سنوات سابقة (من عام ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣م - ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م) .

الجدول رقم (١)

الحوادث الجنائية بالمملكة العربية السعودية من عام ١٤٠٤هـ - ١٤٠٧هـ^(٢)

عدد الحوادث الجنائية	عدد السكان	السنة
١٦٣٤٣	١٢٤٨٤٠٠٠	١٤٠٤
١٨٩٥٦	١٢٨٢٦٠٠٠	١٤٠٥
٢١٤٥٢	١٣٢٢٠٠٠٠	١٤٠٦
٢١٠٥٤	١٣٦١٢٠٠٠	١٤٠٧

(١) وما ذاك إلا لسهولة مراجعة كتبه ، والتزام المؤلفين على مذهبه بذكر الأدلة إثر مسأله . (نقلًا عن

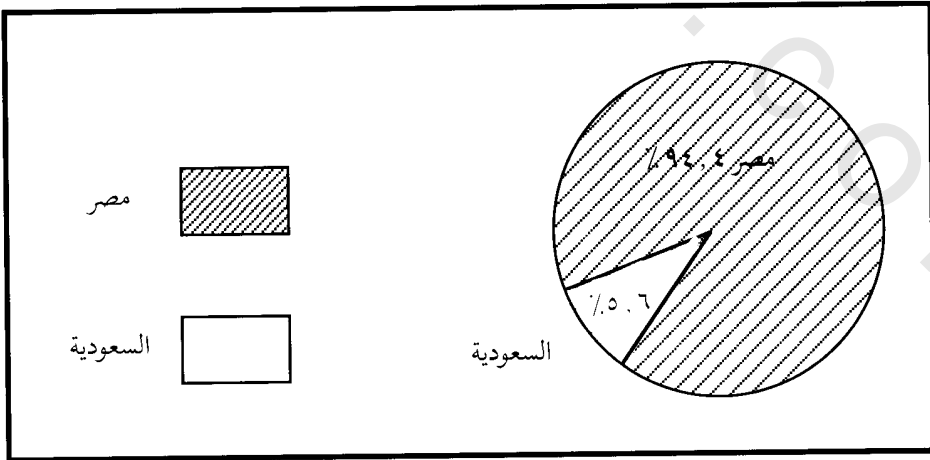
مجموعة النظم - قسم القضاء الشرعي : (١)).

(٢) عن الإحصاءات المعدة من قبل إدارة الإحصاء بوزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية .

الجدول رقم (٢)
 الحوادث الجنائية بجمهورية مصر العربية
 من عام ١٤٠٤هـ - ١٤٠٨هـ (١٩٨٣م - ١٩٨٧م)

السنة	عدد السكان	عدد الحوادث الجنائية		
		الجنائيات	الجنح	المجموع
١٤٠٤	٤٤٨١٧٠٠٠	١٦٣٥	١٠٣١٦٩٤	١٠٣٣٣٢٩
١٤٠٥	٤٦٠٦٣٠٠٠	١٨٠٨	١٠٨٦٢٢١	١٠٨٨٠٢٩
١٤٠٦	٤٦٦٩٤٠٠٠	٢٠١٩	١٢٥٩١١٤	١٢٦١١٣٣
١٤٠٧	٤٨٨٤٧٠٠٠	٢١١٢	١٢٨٥٧٣٣	١٢٨٧٨٤٥
١٤٠٨	٤٩٦٨١٠٠٠	٦٤٤٦	١٣٨٩٣٣	١٣٨٦٣٧٩

وبالتأمل في الجدول رقم (١)، (٢) نلاحظ إرتفاع حوادث الجرائم في مجتمع مصر ارتفاعاً كبيراً، بحيث تزيد نسبة الجرائم فيه على المجتمع السعودي بما يقارب نسبة ١٧ : ١ (أي أن حدوث الجريمة الواحدة في السعودية يقابله حدوث ١٧ جريمة في مصر).



إن النظر فيما سبق للجدول البياني يدلنا دلالة واضحة على أن السياسة التشريعية في المجتمع السعودي قد نجحت نجاحاً كبيراً في تقليل الجريمة والحد من انتشارها، أما سياسة القوانين الوضعية في المجتمع المصري فقد فشلت في تلك المكافحة، حيث إن تشريعاتها الوضعية لم تفِ بوظائف عقاب المجرمين في ردعهم وزجرهم^(١).

كما لا يفوتنا أن ننوه بأن ما جرت عليه سياسة المملكة العربية السعودية من الحزم والتشديد في العقاب التعزيري لمستحقيه من مرتكبي بعض الجرائم الخطيرة، كترويج المخدرات وتهريبها، والاتجار بها^(٢)، والإفساد في الأرض عن طريق العبث بأمن البلاد، وترويع المسلمين، كل ذلك يعتبر من أقوى الأسباب المانعة لانتشار الجرائم، والحد من تكرار وقوعها.

بمعنى أن المجتمع الذي يطبق الشريعة الإسلامية في كل شؤونه ينعم بالاستقرار السياسي والاقتصادي، ويستتب فيه الأمن، وتسوده السكينة، وتقل فيه الجرائم، وذلك لقوة ردع العقوبات فيه، واعتقاد الإنسان أنه يطبق أوامر الله^(٣).

(١) روضة محمد بن ياسين: منهج القرآن في حماية المجتمع من الجريمة، ج ٢: ١٤١٣هـ، ٣٢١-٣٢٣.

(٢) جريدة أم القرى العدد (٣١٥٢) الصادرة بتاريخ (١٣ رجب ١٤٠٧هـ).

(٣) منهج القرآن في حماية المجتمع من الجريمة. مرجع سابق، ٣٢٣.